مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

تطور مفهوم(نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدى إلى اقتصاد المعرفة

" دراسة استنباطية "

احمد عبد السميع علام
جامعة ابوظبى

المستخلص :

على أثر التطور الكبير الذى حدث فى ثورة المعلومات ، تدخلت غالبية الدول للاستفادة من هذه الثورة فى المجال الاقتصادى ، وبالتالى ظهور ما يعرف باقتصاديات المعرفة ، أو ثورة تكنولوجيا الانتاج مما أدى إلى تغير مفاهيم علم الاقتصاد التقليدي ، والتى تغير على أثرها مفاهيم قيمة السلعة ، تلك التى كانت تتضمن مفاهيم متعددة ومختلفة الآراء فتارة يعرفون القيمة بأنها نتيجة إلى الجهد المبذول ، وتارة أخرى على أثر استخدام رأس المال،بينما يعرفها ساى على أنها المنفعة ، إلا أنه ومع ظهور المعرفة ظهرت منتجات كثيرة تختلف فى تكوينها ومواصفتها عن تلك التى كانت فى فترة علماء الاقتصاد الكلاسيكى ، حيث تغيرت من القيمة المادية لتحل مكانها إبداع العقول وقيم اخرى اكثر سهولة فى الاستخدام وأكثر جاذبية ومتعة وتطور فى الأداء ، تلك هى منتجات المعرفة .

ABSTRACT:

As a result of the tremendous development in the information revolution, most countries stepped in to take advantage of this revolution in the economic field, leading to the emergence of what is known as the knowledge economy, or production technology revolution. Accordingly, the concepts of traditional economics and values have changed to include multiple and different views; as sometimes they define the value in terms of the effort done; and sometimes they define it in terms of capital; while the Economist Say defines it in terms of benefit. However, the emergence of knowledge and creativity have led to the appearance of many products that varied in its composition and specifications from those adopted by classical economist; as a result they have changed from the physical value to be replaced by creativity in minds and other values, which are more easier to use and more attractive and developed in performance, these are the products of knowledge.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة ، نظرية القيمة ، قيمة السلعة .

المقدمة :

لقد مر النمو الاقتصادى بمراحل عديدة ومختلفة ، واعتمدت برامجه على معايير متنوعة ، وقد نالت قيمة السلعة اهتمام العلماء والباحثين فى علم الاقتصاد ، فقد اعتمدت نظرية القيمة على معايير كلاسيكية ، بداية بابن خلدون فى مقدمته التى أظهرت دور العمل المبذول على قيمة السلعة ، ثم كانت نظرية القيمة عند الاقتصاديين الكلاسيكيين آدم سميث وكارل ماركس وديكارت وساى ، فاعتمد البعض على معايير العمل والبعض الآخر على معايير العمل ورأس المال بينما اعتمد ساى على المنفعة لتحديد قيمة السلعة .

وبعد ظهور العولمة الاقتصادية كانت الحاجة إلى معايير أخرى تجذب المستهلكين ، لتتحول قيمة السلعة من المعايير المادية ، إلى المعايير المعرفية التى تعتمد على الابداع والفكرلتطوير نظم المعلومات والاتصالات للحصول على كافة المعلومات المطلوبة من كافة انحاء العالم فى اسرع وقت ، فأدى ذلك إلى وجود مخرجات تقنية كالانترنت واليوتيوب والواتس آب فتغيرت بذلك مفاهيم هذه القيمة .

ومن خلال هذه الورقة البحثية ، نقوم بتغيير وجهةالنظر حول قيمة السلعة وتحويلها من العوامل المادية إلى العوامل المعرفية ، فزاد حجم الطلب إلا أنه لا يستطيع ملاحقة حجم العرض المعرفى من السلع الالكترونية.

مشكلة الدراسة :

تتبلور مشكلة البحث فى ضرورة البحث عن معايير مختلفة لقيمة السلعة حيث لا يمكن قصر قيمة السلعة على معايير مادية فى عصر المعلومات والمعرفة .

1 – فهل لازال عنصرا العمل ورأس المال هما المحددان لقيمة السلعة ؟

2 – هل تغيرت نظرة المستهلك لقيمة السلعة بحيث اصبحت تعتمد على معايير أخرى ؟

أهمية الدراسة :

إظهار مدى تأثير رأس المال الفكري على قيمة السلعة ، بحيث تعطيها معايير تتبلور فى الابتكار ومتعة الاستخدام.

فرضيات الدراسة:

يعتمد الباحث على الفرضيات الآتية :

1 – الاعتماد على الابتكار والتشويق غيرت نظرة المستهلك لقيمة السلعة .

2 – الموارد المعتمدة على المعرفة تحقق انخفاضاً فى التكاليف .

أهداف الدراسة :

1 – تحديد معايير جديدة لنظرية القيمة.

2 – ظهور أثر الابتكارات الحديثة على قيمة السلعة .

3 – مدى تأثير إبداعيات الانتاج التقني على تغيير مفهوم القيمة الحقيقية للسلعة .

مناهج الدراسة : يستخدم الباحث كل من المنهج الاستقرائى والاستنباطي .

تقسيم الدراسة :

المحور الاول: تعريف كل من نظرية القيمة واقتصاد المعرفة وأهمية كل منهما

1 – تعريف نظرية القيمة :

نظرية القيمة ، مصطلح شامل يحتوى على مجموعة من الآراء الخاصة بالقيمة المقابلة للمنتج أو السلعة ، فهناك النظرية الجوهرية والتى تتكلم عن أن سعر السلع ليست وظيفة الأحكام الفردية ، كما توجد النظرية الفردية التى ترى أنه لكى يكون للشيء قيمة اقتصادية يجب أن يكون مفيداًومحدود العرض .

2– تعريف اقتصاديات المعرفة وعناصرها وأهميتها :

تعريف اقتصاديات المعرفة :

يقصد باقتصاديات المعرفة ،أن تكون المعرفة مصدر ومحرك عملية النمو والتطور الاقتصادى ، فكما كانت المعايير التقليدية هى المحددة لعملية الانتاج ، تكون المعرفة أوالرقمنة هى البديل ، فالمعايير النسبية تحقق

معدلات نمو أكثر مرونة ،وحجماً أكثر فى الطلب. فقد تغيرت قيمة المنتج ومعاييره ، فأصبحت تعتمد على المعايير التكنولوجية لتحقيق قيمة أعلى من تلك الناتجة عن استغلال المعايير التقليدية ، فأصبحت أكثر سهولة فى الاستخدام ، أكثر بساطة فى الحصول على المعلومات، وأسرع فى الوصول إلى النتائج المطلوبة. ولما كان ذلك ، فإن اقتصاديات المعرفة صارت الضمان الحقيقى للوصول إلى عولمة الانتاج ، فثورة المعرفة تشكل كثافة عالية فى الانتاج ، حيث تعتمد على (العقول) وليس (الجهد اليدوي) ، فانتشارشبكات الحاسوب وارتباطها بمنظومة الانتاج جعل العالم أكثر ارتباطاً بالتقنيات ، فانخفضت مسافات الأسواق وزادت حقول المنافسة.

ولكن يجب فى هذا الخصوص أن نفرق بين اقتصاد المعرفة ، والاقتصاد المبنى على المعرفة ، فاقتصاد المعرفة يهتم بإنتاج وصناعة المعرفة بالبحث والتطوير، بينماا الاقتصاد المبنى على المعرفة ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها فى الاقتصاديات الحديثة ، أى أنه مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة ، كونه يعتمد على تطبيق اقتصاد المعرفة فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع يعتمد على المعلومات فيعطية قيمة مختلفة تماماً عن تلك القيمة التى اعتمد عليها مؤرخوا الاقتصاد التقليدي.

عناصر اقتصاديات المعرفة :

أ – رأس المال الفكري :

انخفضت أهمية رأس المال المادى ،إذا ما قارناها بأهمية رأس المال المعرفي ، فالقيمة المضافة التى تتحقق لرأس المال المادى هى نتاج موجودات فكرية . فالقدرة العقلية ، تنطلق من تدفقات فكرية داخلية تتحول إلى إبداعات خارجية فتحقق قيمة جديدة ، فالقدرة العقلية تتمثل فىالقدرات المعرفية والتنظيمية التى تُمكن القائمين على العملية الاقتصادية من إدراك أفكار جديدة وتطوير أفكار قديمة ، وبالتالى ظهور منتجات ذات قوة أكبر من تلك التى كانت تتسم بها المنتجات التقليدية .

وينقسم رأس المال الفكري إلى : (محمد عزات ، الحلالمة ، 2009 ، ص16)

1 – رأس مال هيكلي : يعبر عن الهيكل التنظيمى والمبادىء الادارية التى تعتمدها المؤسسات الاقتصادية للتعامل مع البيئة الداخلية والخارجية ، فهو الهيكل الفعال الذى يساهم فى تداول المعرفة فى ميادين متعددة بفعل ثورة المعلومات .

2 – رأس المال البشرى : هو المعارف والمهارات الخاصة بالإفرادالقائمة على خدمة المؤسسة بشكل أكثر فاعلية.

ب – الإبداع والابتكار :

يمثل الإبداع الرمز للموهبة الخلاقة. ولغوياً هو بدع الشيء، وابتدع الشيء: اخترعه، والإبداع عند الفلاسفة: إيجاد شيء من العدم، وفي(المعجم) يعرف الإبداع من بِدْعُ الشيء:هو أنشأه، وبدعه بدعاً: أي أنشأه على غير مثال سابق، وعرفه (القاموس العصري الحديث) بأنه: التكوين أو الابتكار.(المؤتمر الدولي لتطوير الأداء، 2009، ص5).

المفهوم العام للإبداع :

1– أن ترى ما لا يراه الآخرون.

2– أن ترى المألوف بطريقة غير مألوفة.

3 – القدرة على حل المشكلات بأساليب جديدة.

4- تنظيم الأفكار وظهورها بصورة جذابة انطلاقاً من عناصر موجودة.

5 - الأفكار أو الوسائل أو الأشياء المادية الجديدة التى نتبناها ، وقد يكون الابتكار منتجاً جديداً، أو مرحلة إنتاج جديدة أو تطبيقاً جديداً لمجموعة أساليب في العمل.

6- السلوك الإنساني الذي يؤدي إلى تغيير في ناتج المواد المستخدمة، ويتصف بالجدية والفائدة الاجتماعية.

وبالرغم من أن التعريفات السابقة عامة، فإنها اتفقت على ابراز شروط العمل الإبداعي وهو: الجدة والحداثة، وإن انطلقت من أفكار أو وسائل موجودة فعلياً، فالعبرة في الإبداع في: نتيجة العمل أو الفكرة المقدمة لا في مكوناتها فأجهزة الترفيه العصرية (كالآي بود) تعدّ أدوات إبداعية مع أنها صنعت بنفس مواد عناصر الأجهزة الإلكترونية الأخرى، ولا يعيب ذلك أنها إبداع جديد يضاف لعالم التقنيات الحديثة.

مفهوم الإبداع : (المؤتمر الدولى لتطوير الأداء ، 2009 ، ص10)

مزيج من الخيال والفكر، لتطوير فكرة قديمة، أو لخلق فكرة جديدة لإنتاج متميز ، يمكن عرضة واستعماله بصورة أكبر .

- الابتكار:

خلق ثورة جديدة من الفكر تستخدم بيئة وأدوات علمية موجودة لإخراج منتجات غير موجودة سلفاً ، فللمشاريع وظيفتان الابتكار و التسويق، فالغاية من أي منتج خلق شئ جديد يتضمن قيمة جديدة ،ويزيد عليه الطلب فى السوق (على الحمادى ، 2011 عن http://alalamy.hooxs.com/t26686-topic) ولذلك يجب على الدول محدودة الموارد أن تُعنى أكثر بدعم الإبداع و الابتكار بهدف ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة بطريقة مختلفة عن ذي قبل لمحاولة اللحاق بنظام العولمة .

ج - الاختراعات الحديثة :

يمكن تعريفه بأنه كل فكرة جديدة مفيدة ، وهادفة لوضع حلول لمشكلة قائمة ، وتعرفه المنظمة العالمية للملكية الفكرية بانه كل فكرة يتوصل إليها المخترع وتتيح حل مشكلة فى مجال التكنولوجيا (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2015، ص1) .

بالتالى يجب أن يتقيد الاختراع بالشروط الآتية :

- أن يكون له فائدة عملية ، فإذا لم يحقق المنتج إضافة جديدة بحيث يزيد حجم الطلب عليه من منظور المنفعة ، فلن يكون له فائدة عملية .

- أن يتضمن خصائص جديدة فى مجال التكنولوجيا ، فمثلاً What Sapp، خاصية أخترعها جان كوم الاوكرانى ، التى تمنح التليفون بث رسائل وصور ومقاطع فيديو فورية ، منحت للتليفونات الذكية حجماً هائلاً من الطلب يختلف بصورة كبيرة عن الطلب على التليفونات الأخرى(ناصر بن سفر المقاطي 2001 ، ص112) .

د - ثورة المعلومات :

ثورة المعلومات تعبر عن الحقبة الحالية من تاريخ البشرية التي حلّ فيها امتلاك المعلومات ونشرها محلّ المَكننة والتصنيع، باعتبارهما قوة محركة للمجتمع، وتختلف عن غيرها من الثورات الاخرى التى تتصل بأشياء ملموسة بالأرض والآلة ، أمَّا المعلومات فليست ملموسة. أمَّا الثورة الحاسوبية، فهي الظواهر التقنية التي تواكب التطور

السريع في الحواسيب، ويُعدُّ أثرها ثوري لسببين، الأول: أن ظهورها ونجاحها كانا سريعين. والثاني: أن سرعتها ودقتها أحدثتا تغييراً في طرق معالجة المعلومات وتخزينها ونقلها.

أهمية اقتصاديات المعرفة : (Boursa.info From,2015) .

بلا شك أن لاقتصاديات المعرفة أهمية اقتصادية كبيرة نجدها فى النقاط الآتية :

1 – معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المبنى على المعايير القديمة واستغلال رأس المال البشري بصورة أكبر من خلال إعطاء الأهمية لعنصر المعرفة ونشر الوعي لدى الفرد والمؤسسة.

2 – تحقيق مبدأ التواصل مع المراكز العلمية العالمية للتحول نحو نمط انتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، لتشجيع الاستثمار في بنية المعرفة .

3 – تكوين الكوادر العلمية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث المتقدمة معرفياً، والاهتمام بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تقديم الدراسات الاستشارية اللازمة لتفعيل التحول الى مجتمع المعرفة .

4 – تصحيح تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الحكومية ومراقبتها، ووضع آليات لمراقبة مدى انجاز إستراتيجيتها الموضوعة.

5 – توفير فرص الابتكار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات لتعزيز الانتاجية وتوفير الموارد ورفع مستوى التفاعل لتلبية الحاجات الآتية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية.

المحور الثاني :نظرية القيمة فى ظل الاقتصاديات التقليدية :

مرت نظرية القيمة بعدة مراحل ابتداء من علماءالعصور الوسطى حتى علماء العصور الحديثة ، واختلفت معايير قيمة المنتج من فكر إلى فكر آخر وفقاً للمعايير والآراء الآتية :

1 – نظريه ابن خلدون فى القيمة الاستعمالية والقيمة الاستبدالية للمنتج :

يرى ابن خلدون أن القيمة الاستعمالية للسلعة لاتتحقق إلا بحدوث منفعة للانسان ، فهناك سلع مقتناه ولكنها لاتحقق منفعة إلا بالحصول عليها وقدرتها على تحقيق الاشباع الكامل للانسان .

ويقول ابن خلدون أن السلعه على الرغم من أنها معده للاستعمال ، إلا أن الانسان لابد أن يلامسها .

وعلى الرغم من أنه صمم على أن الانسان هو مصدر الانتاج الوحيد إلا أنه ذكر أن هذا الانتاج لابد أن يكون نافعاً. (علام ، احمد، 2014 ص7) .

2 – نظرية القيمة عند آدم سميث (1776 ثروة الامم):

يبدأ أدم سميث تحليله من دائرة الإنتاج، فيوضح أن شرط البدء فى العملية الإنتاجية المنظمة تتمثل فى التراكم، و مصدره الادخار ، ويقوم به مجموعة من التجار ، يصبحون رأسماليين ويستخدمون عمالاً ، هذا العمل يسميه سميث(بالعمل الضروري اللازم للإنتاج) وهو مقياس للتبادل، حيث أن قيمة السلعة تتوقف على قيمة ما بذل فيها من جهد أكثر، حيث قيمته اصبحت أعلى نتيجه الفترة الأكبر فى جهد العمل المبذول فيه (علام ،احمد ،2009 ص 11) .

– ووضع آدم سميث العمل باعتباره مصدر كل قيمة وأساس كل ثروة ، كما لم يتجاهل الموضوعات أدوات العمل،أى يكون العمل منتجا عندما يمارس على مادة خام، ووجود التمويل اللازم لتشغيله. وبالتالي حدد سميث عناصر الإنتاج في العمل والأرض ورأس المال ، واحتفظ الكلاسيكيين من بعده بنفس المنحى ، وبذلك استطاع سميث أن يدمج في نظريته المبدأ الفيزيوقراطي القائل بأن الأرض مصدر الثروة؛ صحيح أنها مصدر الثروة

لكنها ليست صانعة الثروة، فالعمل هو صانع الثروة؛ وبذلك أصبحت الأرض في نظرية سميث مصدر المواد الخام التي يشتغل عليها العمل، وبالتالى أصبحت عنصرا واحدا وليس العنصر الأوحد .

وعلى الرغم من أن العمل مصدر الانتاج إلا أنه ليس مصدر للقيمة ، فقيمة السلعة تتحدد بما تجلبه من منافع متراكمة .

2 – نظرية القيمة عند ديفيد ريكاردو:

يقول ريكاردو ان القيمة الاستبدالية للسلعة يكون لها منفعة أو قيمة استعماليه، ولكنه قال أن القيمة الاستبدالية لا تقاس أو تحدد بالمنفعة فقط، لأن بعض السلع لها منفعة كبيرة ولكن ليس لها قيمة استبدالية تذكر، و بين أن العمل وحده هو الذي يولد القيمة في المجتمعات البدائية أو المتقدمة ، ويقصد بالعمل: (المباشر وغير المباشر) ، فالعمل المباشر هو الحاضر الذي يقدمه العمال ، أما العمل غير المباشر فهو العمل المخزون المتمثل في الآلات.

وقد فرق ريكاردو بين قيمة استعمال السلعة وبين قيمتها التبادلية من منظور الندرة ، كما فرق بين العمل المنفق على الانتاج وبين العمل المنفق على الاصول الثابتة ، وبالتالى أضاف الى الجهد المبذول قيمة رأس المال لتحديد قيمة السلعة (الدورة العلمية الثانية ، 2012ص1) .

3– نظرية القيمة عند كارل ماركس

عندما شارك الرأسماليين فى عملية الانتاج، حدثت عملية بيع وشراء بين الرأسمالي وبين العامل الذي يبيع قوة عمله لمدة يوم لقاء أجرغير عادل. ولكن ماهو لغز الأرباح الطائلة للرأسمالى من وراء الانتاج؟ ،حاول العلماء الاجابة على سؤال (هل قيمة السلعة أدت إلى هذا ؟) ولم يتوصلوا لاجابة شافية حتى جاء الاقتصادى هيجل فوضع فكرة سميت (بالقوانين الديالكتيكية)، وطبقها على تطور الفكرة وليس على تطور المجتمع، ثم جاء ماركس فطبقها على الطبيعة والمجتمع ، فكانت المادية الديالكتيكية، واستطاع ماركس بتطبيق القوانين الديالكتيكية ان يكتشف اللغز، وهو ان الرأسمالى بامتلاكه أدوات الانتاج لايستطيع أن ينتج السلع المطلوبة ، وهنا يشترى قوة العامل فى يوم طويل يدفع له المقابل أجراً غير عادلاً ؟

فلم يتضمن هذا المقابل كل ما أنفقه العامل ويدخل ضمن نفقات العمل ، وكان المقابل فقط نتيجة المشاركة فى الانتاجيه ، وهنا ظهر لغز القيمة . حيث يتجه الرأسمالى إلى استئجار مجهود العامل محرك الارباح الحقيقى، والتى يستحوذ عليهابالكامل ويعطى الكاد الضئيل ، والفرق سماه ماركس قانون فائض القيمة ، اى الفرق بين الجهد المبذول فى تحقيق الارباح ، وبين مايحصل عليه من اجر مقابل مجهوده الكبير ،وهذا الفائض لم يحقق العدالة للعامل وحقق ارباح طائلة للرأسمالى (احمد جامع ، 1987، ص78) .

تحليل ونقد نظريات القيمة الكلاسيكية الغربية :

استند علماء الكلاسيكية فى قيمة السلعة ، إما على العمل وإما على المنفعة ، أما ماركس فأخذ بنظرية فائض القيمة أساساً للقيمةالمغتصبة فى الانتاج . ومفهوم قيمة العمل هذه ،أنها تعطى قيمة للسلعة ، فبقدر الجهد المبذول يتحدد قيمتها، فالسلعة التى بذل فى انتاجها وقت أكبر تكون أكثر قيمة من التى بذل فى إنتاجها وقت أقل . كما وضع سميث العمل كمصدر لكل قيمة وأساس لكل ثروة ،كما لم يتجاهل الموضوعات التي يشتمل عليها لعمل (آدم سميث ، 1776) .

ومع ذلك واجهت النظرية نقداً كبيراً ، لأن العمل وحده لايمكن أن يحدد قيمة السلعة ، فهناك رأس المال الثابت والمتغير ، ودليل ذلك بحث الانسان القديم عن الآلة لكى تساعده على الانتاج بعد ما عجز على أن يروى أرضه بكفيه ففكر فى الادخار ليشترى أداه تساعده على زيادة إنتاجه (حازم الببلاوى ، 1998 ، ص134) .

صحيح أن سميث ذكر دور الموارد الطبيعية فى الانتاج ، إلا أنه جعل دورها ثانوياً ، كما ذكر رأس المال فى صورة مال ينفق فقط ، فأين رأس المال الثابت الذى يعطى للسلعة القيمة الحقيقية من حيث منفعتها ، فقد يكون هناك انتاج ولكنه لايعطى الجودة التى تحقق زيادة فى الطلب وهو الدليل على قيمة السلعة (القيمة الاستعمالية).

– أما ريكاردو فقد حدد قيمة السلعة فى العمل ورأس المال المخزون (العدد والآلات) ، وفرق بين العمل المنفق على الانتاج والعمل المنفق على الآلات ، إلا أن هذه التفرقة ليست دقيقة ، فلعمل المنفق على الآلات فُنى ولم يعد له الأثر وكان أجدى به أن يقدم الآلات والعدد قبل العنصر البشرى لأن عرض العمل لا يحدث إلا من خلال مواصفات معينة تتناسب مع تقنية الآلات والمعدات .

– نظرية المنفعة للعالم الانجليزى ساى ، أعلن أن قيمة الاشياء تتحدد بقيمة المنفعة التى تشبع بها الغايات الانسانية ، فكلما زاد سعرالسلعة كلما كانت منفعتها للانسان أكبر (Zeitgeist Arabic، 2012 ، مقال) .

ويعتبرساى من أهم تلاميذ سميث، غير أنه اختلف معه في موضوع القيمة، حيث يقول: "، ربما سيكون من المفيد أيضاً أن أشير إلى عدد من النقاط التي اختلف مع سميث وأهمها فكرته بأن القيمة مستمدة من العمل لوحده".

ويستطرد ساى كيف أن "القيمة المعادلة" (السعر) لأي سلعة أو خدمة تستند إلى "قيمة استخدامها" فيقول: ترتبط قيمة الأشياء بمدى الفائدة التي تقدمها للانسان، وهو ما يطلق عليها 'المنفعة' التي أراها أساس لتحديد قيمة الأشياء، وبدورها تشكل الثروة، وبالرغم من أن السعر هو مقياس القيمة ، إلا أن هذه العلاقة غير قابلة للعكس، أي أن القيام برفع سعر غرض معيّن سيؤدي إلى رفع مستوى منفعته. وبالتالىتعبّر القيمة المعادلة (السعر) عن مدى المنفعة التي ينطوي عليها الشيء".

ولا يقتصر الاختلاف بين "قيمة المنفعة" و"قيمة العمل" على مصدر القيمة فحسب، بل يشمل أيضاً الطبيعة النسبية للقيمة، والتي تتعلق بالقرارات التي يتخذها البشر في السوق. وهى "النفعية" (Utilitarianism) والتى توضع في شكل معادلات رياضية لشرح كيف "يزيد الأشخاص منفعتهم إلى أقصى حد ممكن ، وخاصة فيما يتعلق بموضوع رفع مستوى السعادة والتقليص من المعاناة والتعاسة.

وقد أيّد ناسو سينيور (1790–1864) طرحاً أصبح شائعاً الآن ، وهو أن الرغبات البشرية لا نهاية لها، إذ قال: "ما أريد قوله أنه لا يوجد شخص يشعر بتلبية كافة رغباته كافة، حيث يشعر بأن هناك رغبات كان يمكن تحقيقها لو أنهم امتلكوا مزيداً من الثروة" . وتتكرر هذه الأفكار مع الأطروحات التي تنطلق من أن الملكية المادية والربح والثروة هما أساس السعادة، والتى تعتمد على الطمع والخوف وهى الهادفة إلى تحقيق المتعة.

واليوم تقوم الأطروحات الشائعة والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي بأغلبيتها على أن السلوك البشري ينطلق من سعي الإنسان إما لزيادة الأرباح ، أو تجنب الألم والخسارة، وهذه هى النفعية لتبرير رأسمالية "السوق الحرة" من الناحية الأخلاقية. ويتجسد أحداها على مفهوم "الطوعية"، أي أنه لا إكراه في جميع الأنشطة ، وبالتالي يحق للجميع أن يتخذوا القرارات الأنسب لمصلحتهم، وتعتبر هذه الفكرة شائعة للغاية اليوم بالرغم من تجاهلها لحقوق العمال حيث

سيصبحون فى هذا النظام مكرهين على الخضوع لاستغلال الرأسماليين بحكم ضغوط البقاء على قيد الحياة في منظومة تميل بوضح إلى حرب الطبقات والندرة الممنهجة.

وبشكل عام، ربما تكون نظرة النفعية إلى الطبيعة البشرية ، والتي تقول بأن الإنسان في بحث دائم عن المتعة مما يدخله في حالة لا نهائية من التنافس، وتدعم هذه النظرة بطرق عديدة من حيث نظرتها النفسية إلى السلوك البشري أو نظريتها حول السلوك الأخلاقي الواجب انتهاجه وهو ما يعطي نظريات السوق أهمية أكثر من واقع السلوك البشري، وبالتالي يحاول تغيير الأخير بما يتوافق مع الأول.

وفي الحقيقة، فإمعان النظر في المفهوم النفعي، نرى أنه ينطوي على مشكلتين. الأولى، أنه من المستحيل نظرياً التكهن بحدود "المتعة والألم" عند درجة معيّنة على المستوى الاجتماعي، أي لا توجد وسائل تجريبية لمقارنة شعور ومفاهيم شخص ما حول المتعة بنفس المفاهيم والمشاعر ذاتها لدى شخص آخر، لأن ذلك يتمحور حول رغبة المرء بتحقيق "المكاسب" وتجنب "الخسائر". وقد تبدو نظرية القيمة المستمدة من المنفعة منطقية من الناحية التجريدية الصرفة كنظرة عامة، أما المشاعر التي تتناولها النظرية متنوعة ومختلفة إلى حد بعيد.

وعند مقارنة حياة أحدهم بحياة شخص آخر، قد نجد بعض القواسم المشتركة فيما يتعلق بمفاهيمهما حول المتعة والألم، ولكن نادراًما نجد تطابقات في أي من التفاصيل. وبما أن المتعة الشخصية تعتبر المعيار "الأخلاقي" الأهم في النفعية، فمن المستحيل عملياً أن نصدر أحكاماً واحدة حول مفهوم المتعة لدى شخصين مختلفين.

أما المشكلة الثانية، فهي قصر نظر المنهجية النفعية في فهم ردود الأفعال لدى الناس. لطالما عمد الإنسان إلى تحمّل المعاناة في وقت معيّن آملاً الحصول على مكافأة ما في المستقبل. وكان هناك جدل فلسفي طويل حول مصدر "المتعة والسرور". فإن مفهوم الألم/المتعة الذي تطرحه مفاهيم النفعية والذي تعززه النزعة القوية إلى تحقيق المكاسب، أصبح نمطاً سلوكياً يكافئه المجتمع، مما أدى إلى ظهور عقلية تسعى إلى تحقيق المكاسب قصيرة المدى حتى ولو كانت بنتائج سيئة .

علاوة على هذا، تقدم النفعية فكرة غريبة حول التكافؤ ينطلق من نظرتها حول "التبادل المشترك"، والتي تجعل من الرأسمالية وكأنها منظومة تعزز الانسجام الاجتماعي ، مع أنها منظومة صراعات ،وهو ماتعبر عته نظرية القيمة المستمدة من العمل ونظرية القيمة المستمدة من المنفعة، فسنرى أن الأولى تنطوي على صراع واضح من أن الرأسماليين يبحثون دوماً عن خفض التكاليف ولو على حساب تقليص أجور العمال. وبالمقابل فإن نظرية قيمة المنفعة تستغني عن هذه الأفكار وتقول بأن الجميع يبحثون عن الشيء ذاته، لذلك فإن الجميع متساوون من الناحية النظرية.

إذاً نتفق على أن منفعة الاشياء هى المحددة لقيمة هذه الاشياء ، لكن يبقى السؤال عن المعايير التى تحددالمنفعة ، فماكان فى الماضى يحقق المنفعة ، يصبح فى هذا العصر عاجزاً عن تحقيق هذه المنفعة ، أى تغير مفهوم المنفعة على أثر تطور وتقدم العلوم ، وهو ما نريد توضيحه فى نظرية المعرفة .

المحور الثالث : نظرية القيمة فى ظل اقتصاد المعرفة :

لقد تغيرت قيمة السلعة على أثر ظهور المعرفة كمصدر للقيمة ، وبالتالى تغيرت معايير علماء الكلاسيكي والمحدثين فيما يخص نظرية القيمة، فتغيرت المعايير التقليدية الكلاسيكية ، وأصبح الاعتماد على معايير رأس المال الفكري والمعلومات ، وبالتالى المساهمة من خلال شقي التعلم والتعليم لزيادة قيمة الابتكار فأعطت للمنتج

قيمة مختلفة عن ذى قبل. فقد تم هجر المادة وتحولت إلى المعرفة ، وهجر قيمة مزج العناصر المادية للمنتج ، وتحولت إلى سلسلة القيمة المضافة للمعلومات وأنشطة الاعمال الاليكترونية المرتبطة بها (محمد خضرى ، 2012 ، ص3) .

قانون تزايد العوائد فى مجال الانتاج الرقمي للسلع والخدمات :

هى قوانين موضوعية معلوماتية تعطى للسلعة قيمة جديدة فى مجال الانتاج الرقمي للسلع والخدمات الاليكترونية، وهى البديل لقانون تناقص العوائد فى مجال الاصول المادية ، وبالتالى نكون أمام حقائق اقتصادية جديدة منها التكاليف الثابتة العالية والتكاليف الحدية المنخفضة ، وحقوق ملكية فكرية ذات التكلفة المرتفعة والتكاليف المنخفضة لإعادة الانتاج .

– ويرتبط قانون تزايد العوائد فى اقتصاد المعرفة بقانون الاصول الرقمية law of digital assets ، التى لا تستهلك بالاستعمال كما هو الحال مع الاصول المادية ، وبالتالى تختلف اقتصاديات الاعمال الاليكترونية عن الاعمال التقليدية فى أبعادكثيرة ، تتركز فى معايير التكلفة ، كاقتصاديات السعة economics of scale من قبل شركات اقتصاد المعرفة الصغيرة ، وهو أمر ممكن تحقيقه بسبب قدرة هذه الشركات على تحقيق تكلفة منخفضة للوحدة المنتجة فى الأسواق العالمية التى تسيطر عليها الشركات الكبيرة .

قيمة المعلومات وقيمة المعرفة :

فى ظل نظرية القيمة التقليدية كان هناك القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، والقيمة الاستعمالية تعادل قيمة المنفعة الموجودة فى السلعة ، ، وهى تختلف من شخص إلى آخر ، أى أن ما يكون نافعاً لشخص ما قد لا يكون كذلك لشخص آخر ، أما القيمة التبادلية ، فهى تعنى القيمة السوقية للسلعة ، أى تعتمد على وفرتها وعلى معدل قيمتها لدى مجموعة أفراد ، وتكون قيمة السلعة الاستعمالية متفاوتة القيمة بين الأفراد ، والتفاوت من أهم عوامل حدوث التبادلات أو الصفقات . فالتبادل يحدث نتيجة فروق القيمة الاستعمالية ، والناتج عن فروق وظيفة كل سلعة بالنسبة لكل فرد، بينما تكون قيمة السلعة التبادلية ثابتة تقريباً بالنسبة لكل منهم , وهناك تأثيرات متبادلة أو علاقة بين قيمة السلعة الاستعمالية وقيمتها التبادلية ، فالتاجر والوسيط يعتمدان على هذه العلاقات الهامة بين قيمة السلعة الاستعمالية وقيمتها التبادلية في تحقيق مكاسبهم .

وفى ظل النظرية التقليدية كانت القيمة التبادلية للسلعةمرتبطةبمقدار العمل والجهد الجسمي المبذول في إنتاجها , أما فى ظل نظرية المعرفة أصبح مقدار هذا الجهد يتناقص نتيجة زيادة مردود الجهد الفكري المرافق , وبالتالى قيمة السلعة أصبحت تتبع مردود الجهد الفكري أكثر منه العمل الجسمي , وبالتالى يتناقص قيمة الجهد الجسمي المبذول في إنتاج السلع باستمرارامام قيمةالجهد الفكري , إلى أن يصبح قيمته تقريباً معدومة , وبالتالي سوف تصبحقيمة السلعة في حدها الأدنى , بالنسبة لارتباطها بتوفر المواد الأولية. (نبيل حاجى نائف ، 2010 ، العدد العاشر) . ومن هنا تكون نظرية القيمة فى ظل اقتصاد المعرفة تعتمد على معايير المعلوماتية والفكر والابداع بدلاً من المعايير الكلاسيكية .

أ – مشكلة العرض والطلب :

من المعلوم أن حجم الطلب بالنسبة للاقتصاد التقليدي هو الذى يحدد الاسعار وبالتالى يحدد الانتاج والعرض ، فحاجات المجتمع كانت أكبر من قدراته الإنتاجية ، أما في ظل اقتصاد المعرفة فإن العرض صار إلى حدٍّ كبير ينشئ الطلب. أى أن قدرات المجتمع الإنتاجية صارت أكبر من حاجاته. علماً بأن العرض صار أكبر

من حيث الكم وأفضل من حيث الجودة ، بفضل التكنولوجيا الفائقة التطوُّر (خصوصاً الرقمية والشبكية)، أي تم الانتقال من مرحلة الكم إلى مرحلة الجودة (الكيف). ويتسم اقتصاد المعرفة بالعرض المعرفي الفائق، سواء من حيث المفاهيم أم من حيث التطبيقات، بما يفوق قدرة الأفراد والشركات وقطاعات الأعمال على الطلب. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد لم يعد يهتم بمعالجة مسألة الندرة، بل صار يرتبط بمسألة الوفرة، إذ أن المعرفة بوصفها عنصراً جديداً من عناصر الإنتاج، ، لا تواجه مشكلة النضوب لأنها تتسم بالنمو المستمر. فبينما تنضب الموارد الاقتصادية مع استهلاكها فى الاقتصاد المبنى على المعايير التقليدية ، نجد فى ظل الموارد المعرفية تنمو كلما زاد معدل استهلاكها. أى أنه كلما زاد العرض من السلع المبنية على المعرفة كلما زاد الطلب عليها ، وبالتالى تغيرت القيمة التبادلية التى كانت مرتبطة بالقيمة الاستعمالية فى الماضى ، لتصبح مرتبطة بالقيمة التشويقية والانبهار والتكنولوجيا الموجودة فى الاقتصاد المبنى على الأفكار والابتكار .

ب – تكلفة السلعة :

" إن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات رقمية يجعلها تتحول إلى سلعة تزداد أنواعها باستمرار ، من خلال مراحل توليد المعلومات من حيث نقلها ونشرها واستثمارها ، فاستطاع الانترنت تبديل العديد من المفاهيم الاقتصادية ، وأثرت في الكثير من القطاعات الاقتصادية ، حيث المعلومات الكثيرة بأقل التكاليف وهذا ما أدى إلى تحسين المنافسة على الصعيد العالمي ،حيث بلغ حجم التجارة الاليكترونية عام 1998(3,2 تريليون دولار) وفي عام 1999 (5,3 تريليون دولار) كما باعت شركة أمازون مئات آلاف الكتب عبر الانترنت عام 1996 بحوالى (16 مليون دولار) عام 1997 (148 مليون دولار) 1998 (250 مليون دولار) كذلك حجز تذاكر نسبة العمولة عليها عن طريق الوكيل تتم بكلفة (8 دولار) وعن طريق الشركة (6 دولار) عن طريق الانترنت (دولار) (عبد الرحمن الهاشمى،2007 .ص 177) . فبفضل الاقتصاديات المبنية على المعرفة عرف العالم نمو التجارة العالمية سواء في السلع والخدمات من 24% سنة 1960 إلى 47% سنة 2002. (فريد ، عوينات ، الامين حلموس ، 2008 . ص24) .

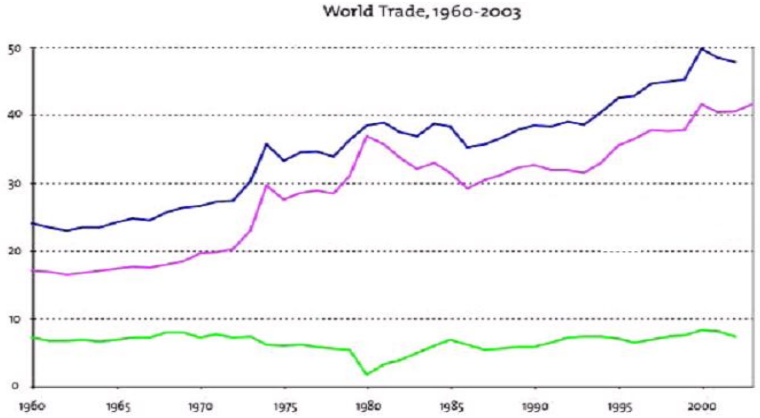

الشكل رقم (1)المصدر : فريد ، عوينات ، الامين حلموس (2008)

ج – الاستثمار وتكوين رأس مال واقتصاد المعرفة (فليح حسن خلف ،2007 ، ص 313 – 316)

الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وهذه الأصول الرأسمالية لم تعد مجرد موجودات ثابتة فقط أي مادية، وإنما امتدت في اقتصاد المعرفة لتضمن في الاستثمار المعرفى من أجل تكوين رأس المال المعرفي لإنتاج منتجات معرفية وهي في جزء مهم منها منتجات غير مادية كالبرامج والتصاميم وغيرها والتي تتصل بمضامين اقتصاد المعرفة. وهو الأمر الذي أدى إلى تحول هيكلي في تكوين الرأس المال بحيث أصبح يتضمن إضافة إلى الاستثمار المادي والملموس لتكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة آلات ومكائن وغيرها قدرا من الاستثمار غير المادي وغير ملموس لتكوين أصول رأسمالية غير ملموسة تسهم في توسيع الإنتاج وزيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج والإسهام في تحقيق نمو اقتصادى أكبر، وبالتالى إعطاء السلعة مفهوم وقيمة أفضل ، فالسلع ذات المنتوج المعرفى تتميز بارتفاع القيمة العلمية وسهولة الاستخدام وقلة التكاليف أى تحول قيمة السلعة من المعايير المادية إلى المعايير الفكرية المستدامة .

ومن المعلوم أن الاستثمار يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال الأصول الرأسمالية الجديدة التي يضيفها الاستثمار إلى المخزون الرأسمالي وبالشكل الذي يتيح التوسع في الإنتاج ، والمجالات التي تمثلها التقنيات المتقدمة فى اقتصاد المعرفة تتيح القيام باستثمارات جديدة من خلال استخدام هذه التقنيات في القيام بتوسيع الأنشطة الاقتصادية بالشكل الذي يحقق زيادة الإنتاجية .

كما أن الاستثمار يسهم في تجديد الطاقة الإنتاجية بإحلال أصول رأسمالية معرفية تتجدد بالاستخدام محل اصول رأسمالية تتآكل وتندثر نتيجة استخدامها وارتباطا بعمرها الإنتاجي والأهم في اقتصاد المعرفة هو الاستثمار الذي يتم من خلاله التعويض عن الأصول الرأسمالية بإحلال أصول رأسمالية أحدث أكثر تقدما وتطورا. حيث أن الإحلال التكنولوجي في ظل اقتصاد المعرفة يتم الأخذ به واستخدامه في إطار سعي المستثمر للحصول على الربح يدفعه نحو توسيع نشاطاته الاقتصادية واعتمادا على التطورات التكنولوجية التي تتيح له الحصول على الأرباح الأعلى ارتباطا بما تحدثه التطورات التكنولوجية من تجديد وتحديث وتطوير في النشاطات الاقتصادية وما تحققه من كفاءة عند استخدامها في هذه النشاطات، ولذلك تم اعتبار أن الاستثمار دالة للربح، أي أن الربح يعتمد على الاستثمار وأن الربح دالة للتقدم التكنولوجي ولذلك فإن التقنيات المتقدمة تحفز على الاستثمار وبالذات في المجالات المعرفية والتي يتم من خلالها تكوين رأس مال معرفي يسهم في تحقيق أرباح مرتفعة ومن خلال توسيع النشاطات التي سيستخدم فيها رأس المال المعرفي والذي يتحقق من خلال استخدامه فيها إنتاج منتجات معرفية تحقق الأرباح المرتفعة هذه، وبالتالى تحولت نظرية القيمة من قيمة العمل المبذول إلى حجم تكنولوجيا المعلومات المتوفرة فى المنتج والقادر على النمو المستدام وليس على الاستهلاك المادى(out of date) .

حركة الانفاق الاستثمارى فى قطاع اقتصاد المعرفة للدول ذات الاقتصاد المتقدم والدول العربية بالمليار يورو

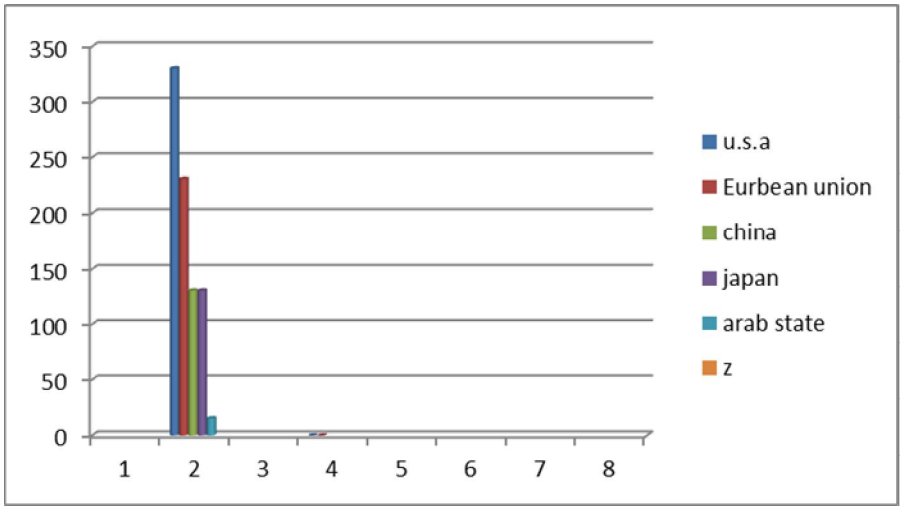

الشكل (2): تم بمعرفة الباحث بالاستناد الى معلومات من مصادر اقتصادية متعددة:

المصدر : جريدة الحياة 2014

وبالمقارنة بين حجم الانفاق الاستثمارى سنجد أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الساعية نحو امتلاك ادوات المعرفة والدول الاقل سعياً ، فنجد على الرغم من أن دخل دولة الصين أقل من دولة اليابان إلا أنه تلاحظ تفوق الصين فى الانفاق على التقدم التكنولوجى بصورة أكبر ، ونجد مدي عدم اهتمام الدول العربية بالمنافسة القوية حيث انفقت 15 مليار يورو فقط على ادوات المعرفة ، فلازالت تعتمد على الاصول الملموسة والتقليدية بصورة أكبر .

د – المنتج ذو الظاهرة المزدوجة : Double phenomenon

يظهر فى هذا النموذج اتجاهين ، الأول اتجاه طويل خاص بزيادة الموارد المكرسة لانتاج المعرفة (التعليم – البحث والتطوير – التنسيق الاقتصادى) ، أما الاتجاه الثانى يتبلور فى (قدوم التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات) ولقد امتزج الجانبين فأخرجا اقتصاداً فريداً ، يتميز بانخفاض التكاليف (تكاليف ترميز المعرفة ونقلها واكتسابها). و لقد انعكس هذا الامر بزيادة ملحوظة فى مخرجات المعرفة وفى تنامي مكانة التغيير فى النشاط الاقتصادى ، فأصبحت قيمة المنتج تعتمد على انشطة التجديد والابتكار فانخفض حجم التكاليف وزادت فاعلية المنتج ، واستمرارية تنافسيته.

مثلاً : أطلقت شركة سامسونج نموذج مُحسن لتلفونها Smartphone ، فانخفض حجم الطلب على انتاج الشركة من النماذج السابقة بشكل دراماتيكي ، وعندما اتجهت شركة تويوتا لانتاج سيارة تويوتا بروز ، انخفض الطلب على السيارة الكامرى ، ويجعلنا هنا نصل إلى نتيجة فعلية وهي أن قيمة السلعة تعتمد على المعايير الاكثر متعة فى الاستخدام من تلك التى تعتمد على الثقل المادى والقيمة المادية ، فالاعتماد على التجديد والابتكار يضفى قيمة مضافة لايمكن للمعايير التقليدية اضافتها ، (محمد خضرى ، 2010 ، ص11).

دور اقتصاد المعرفة في التاثير على قيمة المنتج والمشروع (دريد كامل آل شبيب، 2012، ص13) ان البيانات والمعلومات المجردة لاتكون ذات مغزى الا بعد ان يتم تحليلها ووضعها في اطار مفاهيم منظمة بتحويلها الى معرفة ذات قيمة، أى تحويلها الى معرفة وانتاجية مرموقة اقتصاديا فتساهم في انتاج سلع وخدمات جديدة مبتكرة، وبذلك تصبح المعلومات العنصر الرابع في العملية الانتاجية او تتجاوز العناصر الثلاث الاخرى

بالاهمية احيانا، (الملكية ، رأس المال ، العمل)،كما ان المعلومات بشكلها العام وحدها لاتكفي بل يجب الحصول على اجزائها ومعالجتها واسترجاعها،وقد سهل استخدام تقنيات المعلومات كالحاسوب والبرمجيات والانترنت هذه الامكانيات،اضافة الى الاهتمام بالعلم وتطوير الكادر وباهمية قبول التحول الى المجتمع المعلوماتي، ومن ثم اهمية التحول الى الاقتصاد المعرفي،فمنذ ان قام الاقتصادي (Fritz Machlup) خلال الخمسينات من القرن الماضي بدراسة انتاج المعرفة، حدث الاضطراب في بيئة الاعمال نتيجة التحول في النظام الاقتصادي من الاعتماد على الانتاج الكمي الى ارتفاع الاهمية النسبية للاعتماد على المعلومات والمعرفة، وبالتالى حلت معايير جديدة في تحقيق الارباح وتحقيق القيمة المضافة للمشاريع، ، واصبحت هذه المعايير الغير ملموسة تلعب دور اكبر في نجاح وتطور المشاريع من الموجودات الملموسة.

ان عناصر المعرفة تتمثل في رأس المال الفكري (الموهبة البشرية)، وهذا يجعل نقطة الانطلاق واحدة للمشاريع المتشابهة في انشطتها ،والمشاريع التي تستفيد من هذه المعرفة تلك التي تستبدل تنظيم الوحدات المركزية واللامركزية بوحدات معرفية مستقلة ومتصلة فيما بينها، والشكل المطلوب المستقبلي هو ايجاد وحدات معرفة يكون تفكير المنظمة محفزاً للعلاقات الديناميكية المتداخلة، أما السلوك فيعبر عنه في قبول المخاطرنتيجة التغيير والابداع أكثر من السعي للمحافظة على الوضع الراهن، والتزام وولاء العاملين للمشروع في ضوء ترسيخ مفهوم مجتمع المعرفة.

جدول رقم (1) مؤشر نمو اقتصاد الدول العربية فى ظل اقتصاد المعرفة الفترة من 1995 – 2006:

الدولة	منظومة الاقتصادالوطنى		البنية التحتية المعلوماتية		الابتكاروالقدرةالتنافسية		منظومة التعليم	
الفترة	95	2006	1995	2006	1995	2006	1995	
تونس	4.5	3.6	3.8	4.6	4.3	4.7	3.6	3.9
الجزائر	1.3	3.2	2.0	2.2	1.6	3.08	3.4	3.5
المغرب	3.4	3.9	2.0	4.06	3,7	3.6	2.3	1.9
الشرق الاوسط وشمال 1افريقيا	4.9	4.1	6.0	6.0	6.6	6.6	3.8	3.7

المصدر : نورى منير (2006م)

وواضح من الجدول السابق مدى تأثر القدرة التنافسية للدول العربية على أثر زيادة المعلوماتية التحتية ، فتونس تطور عنصر المنافسة بنسبة % 7.8 ، أما الجزائر فقد تطورت المنافسة بنسبة 87.8% ، ونجد منطقة الشرق الاوسط متعادلة من حيث التأثر بالبنية المعلوماتية ، ولكننا نلاحظ تراجع لدى المغرب على الرغم من زيادة التحتية المعلوماتية، ربما يكون بسبب انخفاض معدل التعليم المعرفى ، حيث انخفض نسبته من% 2.3 إلى % 1.9

ان التحدي الذي يواجه المشاريع ليس فقط في توليد المعرفة ذاتها بل في كيفية تفعيل المعرفة المتولدة لاضافة قيمة للمشروع وتحديد دور المشروع في الاقتصاد المعرفي، من خلال مساهمته في رفع مستوى معيشة الشعوب وزيادة انتاجية الفرد وتحقيق النمو الاقتصادي. كما ان طبيعة منتجات وخدمات المعرفة لاي مشروع تتصف بجملة صفات تتميزبها، وتزداد انتاجية ورسوخ مع الاستخدام وتمنح الزبون فائدة أكبر ،وتساهم في زيادة التعلم

لمستخدمها و تزيد من مهاراته في حقل اختصاصه.

و قد ساعدت جملة عوامل على تطور اقتصاد المعرفة من اهمها انتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذى نادى الى تحقيق منافسة شديدة بين مختلف القطاعات الاقتصادية،وزيادة ثقافة المستهلك وذوقه وتطور حاجاته ،وفي الجانب الاخر نجد تطور وسائل الحصول على المعلومات بالنوعية والكمية والوقت المناسب،وتزايد القدرات التكنولوجية ليفسح المجال للافراد المالكين للمعرفة بالمشاركة بدور فعال فى مجال الانتاج ، واعتبار المعرفةمصدر للقيمة المضافة التي يساهم بتكوينها صناع المعرفة، ولقد اثبتت احدى الدراسات ان استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في تخفيض التكاليف بنسبة 39%، تحسين الانتاجية بنسبة 51%، المساهمة في تعزيز دقة القرار بنسبة 36%،وتحسين العلاقات مع الزبائن بنسبة 35% ،وسيشهد المستقبل تسجيل حسابات راس المال الفكري في اسواق راس المال في ضوء اهتمام الادارات بوضع برامج راسخة لادارة المعرفة ،والذى يهتم بتكوين راس المال الفكري من خلال استخدامه والمحافظة عليه وتطويره ومنحه الهيكلية بالاتجاه الذي يجعله محسوسا،لان اساليب التسجيل والتبويب المحاسبية والميزانيات التقليدية تهتم بالاصول والخصوم الملموسة،وان هذه الاساليب والمعايير والميزانيات غير ملائمة لتحديد القيمة الحالية والمستقبلية للمعرفة على مستوى المشروع،آخذين بنظر الاعتبارالفروقات بين الاصول المادية التي هي اصول تستهلك بالاستخدام وتخضع للمبادلات(Trade off) ،بينما اصول المعرفة تعد اصول نهائية (Infinite Assets) يمكن ان تبقى طويلا ويتم توليدها بلا حدود، طالما ان الكلفة الحدية اقرب الى الصفر اذا حافظت على استغلال الطاقات المتاحة الاستغلال الامثل(آل شبيب ، دريد كامل ، 2012، ص13) .

وتشير احدى الدراسات التي تمت عن قيمة (500) شركة أمريكية بان موجودات المعرفة (المعنوية والفكرية) تساهم بمقدار (5) دولارات في كل(6) دولارات من هذه القيمة، وتساهم الموجودات المادية والمالية بدولار واحد بهذه القيمة ، واظهرت الدراسة بان التقديرات الاقتصادية لقيم رأس المال في السوق تشير الى ان ¼ راس المال عبارة عن اصول معنوية أي الاصول المعرفية التي تشمل البحث والتطوير ، العلامة التجارية ، الامتيازات الممنوحة من الاستثمار في المصادر البشرية وشبكة الانترنت وقنوات التجهيزوالتوزيع، والتى تشكل عناصر رئيسية لقيمة المنظمة في ظل الاقتصاد الجديد،من هنا تصدت هذه الدراسة الى ضرورة الكشف عن الاهمية النسبية لما تشكله عناصر المعرفة في الشركات المعروضة اسهمها للتداول في السوق . (source : Michael Hearse(2002) p . 36).

و يلاحظ بان الإقتصاد العالمي يتجه إلى إقتصاد المعرفة ،وتعد التكنولوجيا العنصر المعرفي الأهم في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فالتكنولوجيا أصبحت أكثر مما مضى عاملا أساسيا في الإنتاجية،وفي توفيرفرص العمل ،و تنويع الهيكل الإقتصادي، وزيادة القيمة المضافة والأرباح ورفع معدلات النمو في الدخل القومي، توفير مقومات الدفاع والأمن الذاتيين.

النتائج:

1. وضح على فكر الباحث ضرورة تغيير مفاهيم قيمة السلعة فتعدد المفاهيم التقليدية لم تتوصل لمعيار يمكن الاخذ به بصورة مطلقة ، فلم يعد المنتج يعتمد فقط على فكرة الاشباع ، بل اصبحت ثروة الدول تعتمد على الافكار الجديدة التى تساعد على تنمية افكار المستهلك بالاضافة إلى فكرة الاشباع.

2. وضح من اطار البحث المعايير التى غيرت من قيمة المنتج ، فبعد أن كانت تعتمد على معايير تقليدية تتسم بعدم موضوعيتها مثل الجهد المبذول أو رأس المال والعمل مثلاً ، تغيرت إلى معايير معرفية تتحدد بقوة ومدى تواصلها مع العولمة .

3. ظهر تأثير اقتصاديات المعرفة على تكاليف المنتج فحدث انخفاض فى معدل تكاليف المنتج بنسبة 39% بالاضافة إلى تحسين فى مستوى الانتاجية بنسبة 51% عما كانت عليه فى ظل المعايير التقليدية. (آل شبيب ،دريد كامل ، مرجع سبق ذكره، ص13)

4. تغيرت مفاهيم اتخاذ القرارات الاقتصادية فقد كان اتخاذ القرار يعتمد على ضرورة انخفاض عنصر المخاطر وزيادة الربحية ، اصبح اتخاذ القرار يعتمد على مدى توافر الابتكار والجهد الذهنى والمعرفة بنسبة 36% ، بالاضافة ألى إلى تحسين علاقة الزبائن بنسبة 35% عن ذى قبل . (آل شبيب ،دريد كمال ، المرجع السابق ص13)

5. اظهرت اقتصاديات لمعرفة منتجاً ذو ظاهرة مزدوجة ، يعتمد على زيادة الموارد المكرسة لانتاج المعرفة بالاضافةإلى توافر تقنيات جديدة للمعلومات والاتصالات .

6. اظهرت نظرية القيمة الناتجة عن المعرفة أن الربحية دالة للتقدم التكنولوجي ، حيث أن الاستثمار دالة للربح ، وبالتالى الربح يعتمد على التقدم التكنولوجي .

7. فى ظل اقتصاديات المعرفة يحدد العرض الاسعار والطلب ، على عكس الاقتصاد التقليدي الذى تحدد الاسعار الطلب والعرض معاً ، فالعرض هو عرض معرفي وهو يفوق قدرة الشركات أو الافراد على الطلب .

8. ظهر قانون تزايد العوائد فى مجال الانتاج الرقمي ، الذى يعطى للسلعة قيمة جديدة ، بدلا من قانون تناقص العوائد فى مجال الاصول المادية ، وبالتالى نكون أمام تكاليف ثابتة مرتفعة ، وتكاليف حدية منخفضة ، وحقوق ملكية بتكاليف مرتفعة ، وتكاليف إعادة انتاج منخفضة .

التوصيات :

1. ايجاد وحدات معرفة بحيث يكون تفكير المنظمة محفزاً للعلاقات الديناميكية المتداخلة .

2. التأكيد على أن المنظور الاقتصادى المعاصر يعتمد على أن المعرفة عنصر أساسى من عناصر الانتاج ، وبالتالى ضرورة دمج عناصر الانتاج التقليدية باقتصاد مبنى على المعرفة لاخراج منتج يعتمد على الابداع والفكر وبالتالى تكون القيمة النهائية للمنتج فى هذا الابداع الذى يجذب مليارات المستهلكين الذى تغيرت مفاهيمهم تماما تجاه القيم المادية للسلع وتحولت إلى المعايير التكنولوجية الابداعية .

3 . يجب الاهتمام بالتعليم التكنولوجى فى الجامعات ، وبحيث يكون لدينا خريجين يجيدون التعامل فى هذا المجال ، وبالتالى تنخفض تكاليف الانتاج فى مجال التكنولوجيا بالاعتماد على عقول وابداعات ابناء الوطن حيث نمتلك علماء كبار فى مجال المعرفة ، ولا شك أن العقول هى منتجة المعرفة فيجب الاستفادة منها علمياً و عملياً .

4 . ضرورة تشجيع الزيادة المستمرة فى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مجال المعرفة والتكنولوجيا .

5. ضرورة اعادة النظر فى المفاهيم العلمية فى النظريات الاقتصادية التى لازالت تصمم على أن قيمة السلعة تعتمد على العمل أو الرأس المال أو كلاهما ، ويقتصر دورهما على انهما عناصر انتاج أولية ، أما القيمة تكون فى المخرجات النهائية التى تتضمن التكنولوجيا المتطورة التى تتضمن نظم المعلومات والاتصالات والبرمجيات .

المراجع :

1 . عزات الحلالمة ، محمد ،(2009) رأس المال المعرفي و أثره فى أسباب النجاح الاستراتيجى لمنظمات الاعمال ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .

2 . المؤتمر الدولي لتطوير الأداء (2009) – نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الدور المستقبلي لمؤسسات التنمية الإدارية في تطوير الأداء، الرياض، م ص.5

3 . المؤتمر الدولى لتطوير الأداء ، (2009) المنعقد فى جامعة المنصورة ، مركز تطوير الأداء ، جمهورية مصر العربية ص10.

4. الحمادى ، على ، شرارة الإبداع ، عن .http://alalamy.hooxs.com/t26686-topic.

5 . ويكيبيديا الموسوعة الحرة عن :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B9

6 . المقاطي ، ناصر بن سفر ، (2001) الاختراع مفاهيم وتطبيقات ، مؤسسة الجريسي للنشر .

. 7 Boursa.info From
http://www.boursa.info/index.php?option=com_content&view=article&id=-31-18-31-01-1276:2010
28&cited=49:%D%8A%7D%84%9D%85%9D%82%9D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%8A%7D%85%9D%8A9&Itemed=75

8 . علام ،احمد (2014) دور نظرية ابن خلدون فى تطوير علم الاقتصاد ، المؤتمر الدولى الثانى لعلماء العرب والمسلمين ، جامعة الشارقة ، 2014 .

9 .علام ، احمد ، (2009) مبادىء علم الاقتصاد ، ، مكتبة المعهد العالى للسياحة والفنادق ، الاسكندرية ، ص11،

10. مدرسة الاقتصاد السياسى ، (2012) الدورة العلمية الثانية ، الاسكندرية ، ص1 .

11. جامع ،احمد ، (1987) نظرية القيمة وفائض القيمة ، مبادىء الاقتصاد الكلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ص78.

smith, Adam, The Wealth of Nations,, The Principles of Political Economy And Taxation, Barnes-1776-p (11)

12. البلاوى ، حازم ، (1998) أصول الاقتصاد السياسى ، مركز التميز لعلوم الادارة والحاسب ، ص134.

Zeitgeist Arabic :عن12
،https://www.facebook.com/zeitgeist.arabic/posts/582087025190260

13. خضرى ، محمد ، (2012) أثر اقتصاد المعرفة فى تحقيق القدرة التنافسية، كلية الاقتصاد جامعة حلب ، ص3

14. نائف ، نبيل حاجى ،(2010) قانون القيمة ، للمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، لعدد العاشر

15. الهاشمى ، عبد الرحمن ، محمد العزاوى ،فائزة (2007) المنهج والاقتصاد المعرفى ، دار السيرة للطبع والنشر .

16 . فريد ، عوينات ، الامين حلموس (2008) ، اقتصاد المعرفة ودوره فى التنمية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، ص24

17 . فليح حسن خلف ، (2007)اقتصاد المعرفة ، الكتاب العلمى ، عمان ، الاردن ، ، ص 313 – 316.

18 . خضري ، محمد ، (2010) أثر اقتصاديات المعرفة على القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية ، ، ص11عن :

http://govome.inspsearch.com/search/web?fcoid=417&q=http%3A%2F%2Fwww.google.ae%2Furl%3Fsa%3Dt%26rct%3Dj%26q%3D%26esrc%3Ds%26frm%3D1%26source%3Dweb%26cd%3D1%26sqi%3D2%26ved%3D0CB8QFjAA%26url%3Dhttp%253A%252F%252Fiefpedia.com%252Farab%252Fwp**19.**

20. كامل آل شبيب ، دريد ، (2012) تأثير عناصر اقتصاد المعرفة ، على كفاءة الأسواق المالية ، جامعة الزيتونة الاردنية، ص.13